

دولنة المواطنة ومضمونها لبنانياً

انطوان مسرّه*

تمخضت عن التحولات بعد الحرب العالمية الاولى وفي المنطقة العربية بشكل خاص دول سلطوية هي اليوم في طور التفكك والانهييار. وسعت دول عربية، تحت شعار الاندماج الاجتماعي وتحقيق العصرية، الى القضاء على العديد من التنظيمات النابعة من التراث العربي والاسلامي والتي تُحقق المشاركة والمساواة وحماية الحريات الدينية والحقوق الثقافية لجميع مكونات المجتمع. الى جانب ذلك تنامت المطالبة بالانتقال من الرعاية الى المواطنة في المساواة والمشاركة.

تسعى مجتمعات عربية اليوم الى التخلص من الدولة السلطوية ويبرز الشارع العربي، الذي كان في السابق مغيباً، كواقع يتوجب على اي سلطة التعامل معه. في مجتمعات عربية حيث تبدو الديمقراطيات راسخة تتنامى الفردانية وحقوق الفرد على حساب الصلة الاجتماعية، في حين ان قاعدتي الديمقراطية هما الدولة الراعية للشأن العام والمواطن الواعي والواثق بقدرته citizen power.

ماذا فعل العرب بعد العهود التي سُميت تحرراً بترائهم الدستوري طيلة أكثر من اربعة قرون؟ تخلوا بالمطلق عن بعض تنظيمات الماضي بدون السعي الى عصرية هذه التنظيمات. واعتمدوا سياقات ايديولوجية في التحديث بدون استيعاب موجباته. انه مأزق بعض الفكر العربي وبعض الفكر التوحيدي العربي. ان القومية الصهيونية في الموضوع الذي يُهمنا هي التي أدخلت على المنطقة العربية والشرق الأوسط عامة مفهوماً انفجارياً في التلازم بين هوية دينية ومساحة جغرافية. يُناقض التراث الدستوري العربي هذا المنحى.

* عضو المجلس الدستوري.

رئيس كرسي اليونسكو لدراسة الاديان المقارنة والوساطة والحوار، جامعة القديس يوسف.
عضو مؤسس للمؤسسة اللبنانية للسلام الأهلي الدائم (جائزة برنامج الأمم المتحدة الانمائي PNUD ومؤسسة جوزف ولور مغيزل "للسلم الأهلي وحقوق الانسان"، ١٩٩٧).
عضو لجنتي "التربية المدنية" و"التاريخ" في خطة النهوض التربوي، المركز التربوي للبحوث والانماء، ١٩٩٦-٢٠٠٢.

جائزة الرئيس اليباس هراوي: لبنان الميثاق، ٢٠٠٧.

نعرض هذه القضايا لانه مع انهيار الحدود، بفعل عولمة وسائل التواصل وحرية انتقال الأشخاص والسكان، تُطرح بصورة مُتزايدة مشكلة حماية حقوق المواطن الدينية والثقافية على الصعيدين الجغرافي والشخصي. يقتضي، بالنسبة للمجتمعات المتنوعة البنية، البحث في كيفية احترام حقوق الانسان فلا تكون الوحدة حصيلة هندسة شعوب جراحية في تهجير أو ابادة أو تطهير اثني او اندماج قسري.

ان اشكالية ربط الهوية بالجغرافيا وان تبدو طبيعية في ايدولوجية الدولة-الامة فانها قد تكون انتحارية ودموية، بخاصة في زمن التواصل ضمن مجالات مُتحركة مادية ورمزية وحيث كل الجماعات الوطنية هي غالبًا غير مُتمركزة في مجال جغرافي مُحدد.

منذ الخمسينيات من القرن الماضي، ألغت سلطات عربية الحق الممنوح للطوائف في انشاء مدارسها الخاصة، اما عن طريق تأميم التعليم، وإما عن طريق مراقبته بصورة مباشرة. لم يُؤد ذلك الى اندماج ثقافي أكبر. وكذلك ألغي تدريجيًا التمثيل النسبي المضمون في المجالس السياسية والادارات العامة. اما في ما يتعلق بنظام الأحوال الشخصية، فإنه لا يتمتع بالمساواة مع الشريعة الاسلامية، باستثناء حالة لبنان حيث لا تحظى أية طائفة بأي تفوق على طائفة أخرى في ما يختص بنظام الأحوال الشخصية الخاص بها في حال التنازع بين القوانين، الأمر الذي شجّع على تراجع التحايل على القانون.

أوجد النظام اللبناني، من حيث المبدأ، وسيلة عملية خلال الانتداب الفرنسي لتطبيق فدرالية شخصية مُنفتحة أو غير مغلقة عندما لحظ، بموجب القرار ٦٠ ل.ر. في ١٣ آذار ١٩٣٦، انشاء طائفة الحق العام التي لا تعرف التشريعات العثمانية وجودها. فالذين لا ينتمون الى طائفة، أو الذي يرغبون في التخلي عن انتمائهم الأصلي بالولادة، غالبًا بسبب زواج مختلط، يُمكنهم الانضمام الى مجموعة الحق العام التي هي طائفة غير مذهبية.

في المجتمعات العربية ما زال يطغى ادراك الجماعة على حساب حقوق الفرد وعلى حساب دور الدولة كجسر يعبر منه الجميع بدون استثناء. اما المجتمعات الغربية التي عرفت تطورًا ملموسًا في مسارها الديمقراطي فانها تعاني غالبًا من طغيان الفردانية على حساب المصلحة العامة المشتركة مما يؤثر سلبيًا ومستقبلًا على قدرة الدولة الديمقراطية في الادارة الرشيدة للخير العام.

يبدو لنا تاليًا من التطورات العالمية اليوم ان مفهوم المواطنة وممارستها بحاجة الى مزيد من التصويب والتركيز والتأصيل حرصًا على حقوق المواطن وعلى صيانة علاقته

بالدولة الناظمة للحياة المشتركة. هذه العلاقة هي اليوم معلقة (*suspens*) en suspens. نغني بمعلقة انها علاقة مضطربة، مُضعضة، مُترددة، حائرة، مُتخبطة، غامضة. هذا ما تبينه مؤلفات حديثة¹.

ما هي المواطنة؟ ما هي مكوناتها؟ ما هي شروط ممارستها؟ ما هي خصائصها في المجتمعات المتعددة البنية كلبان؟ استفذت نسيباً الاجابات على هذه الأسئلة او تحددت اطرها البحثية والتطبيقية².

المطروح بحدّة من خلال التطورات منذ الحرب العالمية الاولى، عالمياً وعربياً، وفي لبنان بشكل خاص، هو العلاقة بين المواطن والدولة. التاريخ جدلية علاقة بين المجتمع والدولة. يمكن في هذا السياق التمييز بين ثلاث مراحل تاريخية في هذه الجدلية:

١. **مواجهة سلطة الدولة الطاغية:** بروز المواطن citoyen كمصدر للشرعية وليس تابعاً sujet يُمارس مواظنته في مواجهة سلطة الدولة الطاغية او المطلقة أو الجماعة الطاغية (١٩١٤ ولغاية منتصف القرن العشرين)³.

٢. **تنامي حقوق الفرد تجاه الدولة الديمقراطية:** مع التطور الديمقراطي وتعميم الشرعات الدولية لحقوق الانسان والاجتهادات الدستورية تنامي حقوق الفرد وادراكه لحقوقه في علاقة شبه متوازنة تجاه الدولة الديمقراطية التي تتمتع بالقدرة على التدخل للمصالح العام، داخلياً ودولياً، وتحظى بالدعم لقراراتها بفضل جيل من المواطنين عانوا ويلات الحروب وساهموا في الالتزام والدفاع عن الحريات وحقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية عامة (منذ منتصف القرن العشرين ولغاية اليوم).

٣. **تنامي الفردانية تجاه ضعف الدولة:** مع العولمة وبرز منظمات عابرة للحدود وامتداد اقتصاد السوق الذي يستهدف الفرد كمستهلك وبرز جيل جديد لم يعيش حربين عالميتين ولم يُشارك مباشرة في مكتسبات النضال الديمقراطي للأجيال السابقة تمتد الفردانية individualisme في مجتمعات غربية، وتمتد في المجتمعات العربية حالات من التذمر

¹. Collectif, *L'individu contemporain* (Regards sociologiques), Paris, Editions Sciences humaines, 2014, 250 p.

Dominique Schnapper, *L'esprit démocratique des lois*, Paris, Gallimard, 2014, 322 p.

². A. Messarra, *La culture citoyenne dans une société multicommunautaire* (Le Liban en perspective comparée), Beyrouth, Librairie Orientale, Publication de Gladic, 2013, 560 p. + bibliographie.

³. يراجع كتاب:

Raymond Aron, *L'homme contre les tyrans*, Paris 1944.

والتشكي، بما يساهم، عالمياً وعربياً، في اضعاف سياق بناء الدولة الديمقراطية القادرة على ادارة الشأن العام في أوضاع أكثر صعوبة مما كانت عليه سابقاً. وعندما انهارت أنظمة عربية سلطوية تنامت ظواهر التذمر والتشكي *mentalité contestataire* تجاه دولة عربية سلطوية انهارت وتجاه دولة ديمقراطية يحلم بها الناس، بينما المطلوب مواطنة فاعلة وداعمة في بناء الدولة الديمقراطية القادرة^٤.

١

تاريخية المواطنة في الفكر والتاريخ في المجتمعات العربية

لم تستأثر تاريخية مفهوم المواطنة، فكراً وتطوراً تاريخياً وممارسة، باهتمام المؤرخين بالرغم من ان التاريخ هو أساساً جدلية علاقة بين المجتمع والسلطة. من المفترض ان تبرز كل كتابة رصينة للتاريخ *historiographie* هذه الجدلية. لماذا تبرز هذه الجدلية بوضوح في كتابة تاريخ البلدان الغربية، وبخاصة منذ الثورة الفرنسية، وتُطمس غالباً في كتابة تاريخ المجتمعات العربية؟ يعود السبب الى ارادة أنظمة سلطوية عربية في طمس تحرك الناس والمجتمع والتركيز على التاريخ الدبلوماسي وتاريخ الحكام. وغالباً، في كتب تاريخ مدرسية في لبنان، عندما يحصل تحرك من المجتمع في مقاومة السلطة يكتب المؤرخ عن الشخص أو الجماعة المعارضة: "وطمع في السلطة!"، ما يعني ان للسلطة أربابها واختصاصيها والناس مُتطفلون على السلطة وليسوا مصدر السلطة وشرعيتها. الحاجة تالياً في عهد التحولات العربية الى اعادة قراءة التاريخ العربي وتاريخ المجتمعات العربية من منطلق الناس وجدلية العلاقة بين المجتمع والسلطة واعادة قراءة التراث الفلسفي والأدبي العربي من منطلق القيم الانسانية والدفاع عن الحقوق والحريات.

^٤ . حول تراجع شرعية الدولة ودعم الشرعية:

Bruce Gilley, *The Right to Rule: How States Win and Lose Legitimacy*, New York, Columbia University Press, 2009.

Bruce Gilley, "The Determinants, of State Legitimacy: Results for 72 countries," *International Political Science Review* 27, January 2006, 47-71.

Pippa Norris, *Democratic Deficit: Critical Citizens Revisited*, New York, Cambridge University Press, 2011.

Russell J. Dalton, *Democratic Challenges, Democratic Choices: The Erosion of Political Support in Advanced Industrial Democracies*, Oxford, Oxford University Press, 2004.

ما زال يسيطر على الأدب العربي، كما هو مُلقن في مدارس وجامعات عربية، الفحولة والبدواة والمديح والهجاء والرثاء... وليس قيم الحرية والديمقراطية. عصر النهضة بشكل خاص مليء بنصوص لا ترد في أي كتاب نصوص أو كتاب أدب. في عصر النهضة نصوص من عبد الرحمان عزام. ويطرح فرنسيس فتح الله المراش (١٨٧٣-١٨٣٦) موضوع الصالح العام. ويطرح نوفل طرابلسي وايوب تابت ورفاعة الطهطاوي ومي زياده موضوع حقوق الانسان.

سعينا في قسم من برنامج "مرصد الديمقراطية في لبنان"^٥ الى مباشرة قراءة أخرى لتاريخ الحضارة العربية فنقّب الدكتور فكتور الكك عن نصوص عديدة منها للشيخ مصطفى الغلاييني (١٩٤٤-١٨٨٥) حول الحرية. يقول الغلاييني:

"الحرية الصحيحة هي التي ينالها الشعب بقوته: نالت الأمة العثمانية حريتها وأكثر البلاد غير مستعد لذلك، فإن لم نبذل الجهد لترقية الأقسام الذين لم يفهموا الى الآن معنى الحرية والاستقلال الشخصي، فلا تلبث الحكومة ان تتسفل وتتدنّى الى أخلاق هذه الأقسام (...). الحرية الصحيحة هي التي ينالها الشعب بقوته دون مساعدة خارجة عنه (...). أما الحرية التي تتال بواسطة الجيش فإنها تنتزع بواسطته (...). وكذا الحرية التي تمنحها الحكومة دون ثورة من الشعب، فإنها تنتزع متى مات أو سقط السلطان المانح الحرية (...). فالثورة الحقيقية ليست ثورة الجيش لطلب الحرية ولا ثورة خارجة لطلب حرية أمة، وانما هي ثورة الأمة (...)."

في شعر بعنوان "جيل جديد" يكتب احمد شوقي (١٩٣٢-١٨٦٨):

ارأيت جيلاً غير جيلك بالجبابر لا يدين
ورأيت محكومين قد نصبوا وردوا الحاكمين (...)
فإذا رأيت مشايخاً أو فتية لك ساجدين
لاق الزمان تجدهم عن ركبته متخلفين
هم في الأواخر مولداً وعقولهم في الأولين!

ورد من كتابات جميل صدقي الزهاوي (١٩٣٦-١٨٦٣) بعنوان "ملك غير مسؤول":

لقد عبثت بالشعب أطماع ظالم
يحمله من جوره ما يحمل
فيا ويح قوم فوضوا امر أنفسهم
الى ملك عن فعله ليس يسأل!

^٥ . انطوان مسرّه (اشراف)، مرصد الديمقراطية في لبنان، مؤسسة جوزف ولور مغيزل بالتعاون مع الاتحاد الاوروي، بيروت، المكتبة الشرقية، ٢٠٠٠، ٧٦٨ ص.

ويقول جميل صدقي الزهاوي تحت عنوان: "ارادة شخص واحد":

نحن في غفلة نيام وعنا	نائبات الزمان غير نيام
نحن في دولة تداركها الله	نبيح المحظور للحكام
وعدها بالصلاح جم ولكن	لا يجوز الإصلاح حد الكلام
نحن قوم قضت إرادة شخص	واحد ان نعيش كالأنعام

ونعود الى كتابات معروف الرصافي (١٩٤٥-١٨٧٧) بعنوان "اطلقوا الناس":

انما نحن امة تدر الضيم	ولا تستكين قط لوال
امة سادت الأنام وطابت	عنصرا من أولخر واول
فإذا ما علا الغشوم نهضنا	فقذفناه سافلا من عال
نحن من شعلة الجحيم خلقنا	لذوي الجور لا من الصلصال
يا ملوك الأنام هلا اعتبرت	بملوك تجور في الأفعال
فاتركوا الناس مطلقين والا	عشتم موتعين بالأوحال ^٦

تدور ابحاث ومناقشات ومطالبات دائمة من المواطنين العرب الذين يُجمعون قولاً، وبالرغم من اختلافاتهم، على الحاجة الى دولة ديمقراطية بدون تعريف مفاهيم القوة والضعف لدى الدولة الديمقراطية ودور المواطنين في بنائها.

٢

الدولة السلطوية في اللاوعي والذاكرة التاريخية

الصورة في اللاوعي العربي عامة عن الدولة هي الصورة السائدة في المنطقة حيث يطغى منطق القوة: منطق القوة الاسرائيلي الذي هو في اساس البناء الصهيوني تحت ستار رفع الظلم عن يهودية مضطهدة، ومنطق القوة في مجتمعات عربية لا تتدرج في قُمة سلم

^٦ . نقلاً عن فكتور الكك، في كتاب: مرصد الديمقراطية في لبنان، المرجع المذكور: "قراءة أخرى للحضارة العربية: الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان"، ص ٦٧٧-٧١٠.

الديمقراطية حسب المعايير الدولية او هي حالة تحول ديمقراطي transition .démocratique.

الدولة في طبيعتها الصرف هي قوة قمع حيث ان صفتها الاساسية احتكار القوة المنظمة. ما يجعل الدولة ديمقراطية خضوع قوتها الى القانون او بالاحرى الحق droit حيث القوة في خدمة العدل والمصلحة العامة. أما الدولة القوية بذاتها *in se* والتي ينتظرها الناس كشقة مفروشة مع مفاتيحها فهي دولة قمعية سلطوية او دولة استعمارية من صنع الآخرين. ماذا تعني الدولة في الادراك من منظور علم النفس وبشكل يتم فيه التوفيق بين المواطنة والدولة الديمقراطية.

النمط السلطوي للدولة هو الراسخ في علم النفس التاريخي العربي حيث كانت الدولة تاريخياً جسماً غريباً مُحْتَلّاً او مُستعمراً او مُنتدباً. الدولة في الادراك النفسي التاريخي هي ما زالت باب عال خارجي Sublime Porte. واستمرت الصورة الذهنية هذه في لبنان منذ الاستقلال ١٩٤٣ بخاصة بسبب الاستمرار في تعليم التاريخ بمنمطات استعمارية بالرغم من زوال الفترات الاستعمارية والانتدابية والاحتلالية السابقة.

الدولة في علم النفس العربي جسم خارجي غريب. تُعبّر عن ذلك حالات عديدة يومية في اقوال الناس. يُخبر الدكتور نواف كباره انه، في ما يتعلق بلبنان، كان قادمًا من طرابلس ووجد سائقًا يقود سيارته في اتجاه معاكس. قال له محذراً: انت مخالف! اجابه السائق: ليش في دولة! هذا القول للسائق هو مُعبّر عن علم نفس الدولة في لبنان. ما علاقة الدولة بهذا اللبناني (ولا اقول مواطن) الذي يُخاطر بحياته في اتجاه معاكس على اوتوستراد والذي يعتبر ان كل الامور جائزة طالما ان الدولة بالنسبة اليه هي مجرد قمع؟

تستمع احياناً الى موظف مُتقاعد في ادارة عامة عمل كمدير عام طيلة اكثر من ثلاثين سنة ينتقد "الدولة" وكأنه هو غريب عن المؤسسات الرسمية وعن المؤسسة الرسمية بالذات التي كان مديراً عامًا لها ويتقاضى منها مالاً عامًا.

او تستمع الى لبناني في قرية ينتقد الفساد في "الدولة" لان موظف بلديته يُمارس الغش في عيار المياه، ما يعني ان الدولة في تصوره ليست مجموعة مؤسسات، بل سلطة احادية قمعية عليا تُمارس الحكم على كل المستويات فلا مجلس نواب لمراقبة الحكم، ولا قضاء، ولا مجلس شورى، ولا تفتيش اداري، ولا محافظين...!

الضبابية في المضمون

تكتنف الضبابية مفهوم الدولة. يظهر ذلك من خلال استعمال الناس لكلمة "دولة" في مختلف الشؤون. في حال خالف عامل في البلدية انظمة البلدية يُقال: "ما في دولة" (الدولة غير موجودة). وفي حال تعثرت معاملة في وزارة الاشغال ولم تأخذ طريقها الصحيح يقال: "وين الدولة؟" (اين هي الدولة؟) واذا كان مستوى التعليم في مدارس رسمية سيئاً يقال: "ما في دولة"...

يدرس الطلاب في كليات حقوق (او باحرى كليات قانون) مبدأ فصل السلطات. لكنه لم يتأصل في الادراك ان الدولة الديمقراطية متميزة الوظائف، لذلك يستعمل لبنانيون، بخاصة في برامج متلفزة، لكل شاردة وواردة كلمة "دولة" التي يتنمرون من غيابها. يقضي المنطق حصر استعمال عبارة دولة في الشؤون المسماة ملكية *droits régaliens* اي في اربع حالات:

١. عند استعمال القوة المنظمة من قبل الجيش، الامن، القضاء.
٢. عند فرض الضرائب: للدولة وحدها الصلاحية في فرض الضرائب وجبايتها.
٣. في العلاقات الدبلوماسية بين الدول.
٤. في بناء السياسات العامة.

في كل الحالات الاخرى يقتضي ذكر المسؤول وتحديد: مجلس النواب، الحكومة، وزارة الاشغال العامة او غيرها، الامن الداخلي، موظف البلدية... لكن غالباً لا يريد البعض الدخول في نزاع مع اعضاء مجلس بلديته، ولا مع النائب الفلاني، ولا مع الوزير الفلاني الذي يعرفه... فيلقي التهم بالجملة ضد "الدولة" كجسم خارجي واحادي السلطة! ويتم تنظيم برامج حول الشفافية والمساءلة والمحاسبة... بدون التطرق الى الجذور النفسية لمفهوم "الدولة" المتميزة الوظائف وبالتالي المتميزة في المسؤوليات.

وعندما أدخل الفكر العربي والدستوري الدين في صلب مفهوم الدولة تنامت الضبابية حول الدولة الديمقراطية ومعنى القاعدة الجوهرية في الاسلام: "لا اكراه في الدين". الشريعة

الدينية والفلسفات الكبرى والشرعات الدولية هي مصادر قيمة للتشريع، ولكنها ليست مصدرًا اجرائيًا. برز في التاريخ القانون الوضعي الصادر عن مجلس نيابي نابع من انتخابات حرة ونزيهة ويصون تطبيقه قضاء مستقل كوسيلة أقل سوءًا لحماية الناس من التسلط السياسي ومن الأديان أيضًا اذا تحولت الى سلطة بالمعنى السياسي أي امكانية اللجوء الى الاكراه.

تكتمل نظرية المواطنة في المجتمعات العربية بموازاة استنباط بروز القانون في التاريخ العربي بالذات كضمانة تجاه التسلط السياسي وتجاه الأديان اذا تحولت الى سلطة وذلك لصالح حماية حقوق المواطنين والاديان بالذات.

٤

الهروب من الالتزام في الدولة الديمقراطية

كيف التوفيق بين الادراك النفسي للدولة السلطوية الاحادية القوية بذاتها *in se* التي ينتظرها الناس دفاعًا عن سيادتهم ونوعية حياتهم اليومية ومستقبلهم، وبين التمسك الغريزي بالحريات؟ بدلاً من التطرق الى اشكالية الدولة الديمقراطية، التي هي قوية ليس بذاتها بل بشرعيتها *légitimité*، اي بدعم المواطنين لها ومساندتهم، يلجأ باحثون ومفكرون واعلاميون الى مختلف اشكال الهروب من خلال ابحاث تجريدية او قانونية شكلية.

تتطلب الدولة الديمقراطية ثقة بالقدرة المواطنة *citizen power* ومشاركة ومُحاسبة ودعمًا من مواطنين. الدولة الديمقراطية هي عربة بعجلتين: الاولى عجلة السلطة المركزية، والثانية عجلة المجتمع. لا تسير العربة الديمقراطية الا بهاتين العجلتين.

أضيفت على بحوث ومناقشات حول الدولة صفتا الدولة القادرة والعادلة. لكن كيف تكون الدولة قادرة وعادلة في آن؟ تُدخِل هاتان الصفتان شيئاً من اوتوبيا المدينة الفاضلة والمستبد العادل *despote éclairé*. تُظهر التجربة في الحالة اللبنانية، خاصة في العهود التي يعتبرها اللبنانيون في غالبيتهم مراحل تأسيسية، خاصة عهد الرئيس فؤاد شهاب، ان الدولة التي تسعى الى القوة العادلة تواجه، بالرغم من كل ارادتها، عوائق عديدة من "كللة جبنة" ومن "ذهنيات سائدة". هذا ما يقوله فؤاد شهاب في بيانه الشهير في ١٤ / ٨ / ١٩٧٠. وفي خضم الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان توجه الرئيس الياس سركيس الى اللبنانيين بالقول: "انا منكم انا لكم انا معكم." ولم يتلق جوابًا!

يُعاني اللبناني والعربي عموماً في علم النفس العيادي من انفصام في الشخصية إذ يُطالب من جهة بدولة قوية هي بطبيعتها سلطوية وهو مُتمسك من جهة أخرى غريزياً بالحريات لدرجة الفوضى. يعبر بيار صادق عن هذا الانفصام في كاريكاتور ورد فيه: "مش معقول ه البلد... لا بيطبق احتلال... ولا يحافظ على استقلال!" (النهار، ١٢/٨/٢٠٠٦).

الدولة الديمقراطية مُتمايزة الوظائف. في حال رفضت وزارة الأشغال معاملة احد المواطنين، بإمكان هذا الاخير ان يُقدّم دعوى امام مجلس الشورى الذي هو ايضاً جزء من الدولة. وبإمكان المواطن رفع شكوى على المدرسة الرسمية امام التفتيش التربوي الذي هو ايضاً جزء من الدولة. ندخل هنا في علم نفس الدولة *psychologie de l'Etat* في الذهنية السائدة عن صورة الدولة كما هي في المنطقة وفي الذاكرة الاستعمارية والانتدابية والاحتلالية السابقة، اي دولة سلطوية تفرض ما تريده بالقوة. الدولة القوية بذاتها *in se* هي ديكتاتورية. الدولة الديمقراطية قوية بشرعيتها اي بقبول الناس بها، وهذا عنصر "ضعف" بالنسبة للسلطويين! كلما زاد دعم الناس للدولة كلما ازدادت قوتها.

كيف تكون الدولة قوية بشرعيتها؟ انا ايضاً الدولة، كما ان المدير العام والموظف في أية ادارة رسمية هم الدولة، ليس على طريقة لويس الرابع عشر، بل لاني مواطن واقترح واحمل جزءاً من سلطة الدولة. لم يحصل بعد جلاء الجيوش الأجنبية عمل تربوي ثقافي يُسهّم في ادخال دولة الاستقلال في عقول الناس فيدركون ان الدولة هي دولتهم ويكونون مواطنين بناء الدولة.

ونتبيّن الضبابية في مفهوم الدولة كلما يُطرح موضوع المجتمع المدني، فيسارع احدهم بالقول، مدعيًا الفهم والبصيرة: "المجتمع المدني ليس بديلاً عن الدولة!" لا احد بديل عن احد في المجال الديمقراطي حيث تتعدد الوظائف وتتمايز وتنظم. لا العين بديل عن المعدة ولا الاذن بديل عن اليد! ما هذا الادراك لاحادية الدولة وللمجتمع المدني ايضاً!

كتب الشاعر محمد عبدالله اواخر ١٩٨٩ كتاباً بعنوان: "حبيبي الدولة". قد يكون الجواب في هذا المجال المواطنون يجعلون الدولة ديمقراطية وقوية بدعمهم لها. يحتاج ذلك لعمل كبير على مستوى الدولة طبعاً وعلى مستوى المجتمع. تعاني الدولة العربية في علاقتها مع المواطنين من مشكلة نابعة من ذاتها وجوارها وايضاً من مشكلة نفسية مع الناس.

ان الجدل في لبنان حول السيادة خلال اتفاق القاهرة سنة ١٩٦٩ هو الاكثر تعبيراً عن ادراك مختلف الفئات للدولة. جرى الجدل في السيادة وكأنها مجرد ديكور اضافي للدولة،

لا عنصر ملازم للدولة التي تمتلك القوة المنظمة. والخطاب السياسي في مسألة الجيش والتسلح غير الشرعي هو مؤشر آخر لمفهوم الدولة في البنيات الذهنية. انحصرت الدراسة غالبًا على نواحي شكلية بينما البحث متعدد الاختصاصات والابعاد.

٥

دولة المواطنة

تحتاج الدولة الديمقراطية الى دعم الناس لها ومشاركتهم اليومية في بنائها وصمودها، خاصة في عالم اليوم وفي مجتمعات عربية تعيش مخاضًا أليماً في حماية نسيجها الاجتماعي. تُشكل الحالة اللبنانية، في ايجابياتها وسلبياتها، نموذجًا للدولة الضعيفة والمستضعفة والمعرضة لكل الاتهامات بالعجز والتي يتوجه اليها المواطنون بمطالباتهم بدون أن يوفر لها الحد الأدنى من الدعم. هل يجوز، انطلاقًا من تحليل واقعي، تضخيم مسؤولية الدولة في وضع اقليمي ودولي مُتفجر؟ ان قيام اسرائيل سنة ١٩٤٨ زلزل المنطقة ولا يزال. ليس كثيرًا ان يحدث ما حدث في لبنان بعد قيام اسرائيل. اقولها لنرحم انفسنا قليلاً. صمد لبنان لغاية ١٩٧٥ وبعدها. هذه حقيقة علينا الا نتجاهلها. اربعة تواريخ تسمح بوضع موضوع الدولة في بلد صغير كلبنان في اطار نسبي، بدون تضخيم وبدون تبسيط:

١. صباح ٩ نيسان ١٩٧٣ اقتحمت فرقة كومونديس شارع فردان واغتالت ثلاثة زعماء فلسطينيين في فراشهم. استرسلت قوى سياسية ووسائل اعلام عندئذ في الكلام عن العجز البنيوي للدولة اللبنانية.
٢. في ١٦ نيسان ١٩٨٨ نُفذت عملية اسرائيلية في قلب العاصمة التونسية قتل فيها خليل الوزير (ابو جهاد). اجتاحت موجة استنكار تونس، ولكن لم يخطر على بال احد في تونس وخارجها القول ان تونس بلد الدولة المستحيلة او الدولة الضعيفة.
٣. في ٢٩ ايلول ١٩٨٥ في حمام الشط، جنوب العاصمة التونسية، ضربت طائرات اسرائيلية المقر العام للقيادة الفلسطينية وكان حصيلة العملية: ١٦ ضحية فلسطينية وتونسية. لم تطل موجة الاستنكار مفهوم الدولة التونسية.

٤. في ١٤ شباط ١٩٨٨ توغلت فرقة من الموساد داخل مرفأ ليماسول واغتالت ثلاثة قياديين من فتح. لم يُشكك احد على اثر هذه العملية في حظوظ الدولة القبرصية كدولة.

تُبين هذه الحالات عجز اجهزة الامن اللبنانية والتونسية والقبرصية، وضرورة استتساب الامور في ابعادها الاقليمية والدولية وعدم تقليص ازمة الشرق الاوسط الى مسألة تعديل دستور او فعالية حكومة. لا يعني الربط بين الاحداث وقدرة الدولة توفر علاقة سببية بين علة ومعلول.

انتشرت ماضيًا مفاهيم وصور ذهنية عن الدولة في لبنان تجنبًا للتطرق المباشر الى الجانب النفسي: دولة التسوية، ودولة الخطيئة الاصلية القائمة على التوازن، ودولة الاستناد الشكلي الى القانون على طريقة مسرحية الرحابنة، والدولة التي يُنتظر منها تدويب المجموعات في قالب واحد، ودولة كبش المحرقة التي تحافظ عليها لسرقتها، والدولة الرصيف Etat trottoir المشرعة الابواب، ودولة الحد الادنى في بعض الطروحات المسماة اصلاحية، ودولة تعميم نظام اهل الذمة، والدولة الاحتياط في تركيب آلية حزبية للحلول مكان الدولة الرسمية عندما تسمح بذلك الظروف او الحروب المستوردة والدولة البقرة...

استرسل البعض واكثرهم من الباحثين الذين يكتبون في الولايات المتحدة الاميركية، في تنظير مفهوم اللادولة في لبنان بدون ان يطلّعوا ميدانيًا على ما جرى. من يُروّج ويُنتظر مفهوم اللادولة في لبنان فهل نموذج المعيارى الدولة الصهيونية ام الدولة القمعية؟ وبعض الايديولوجيين، عازلين وانعزاليين، ارادوا تغيير بنية الدولة جذريًا كمن يرمي الطفل مع ماء الحمام. ما هي السبل لمصالحة المواطن مع الدولة والدولة مع المواطن ورسم العلاقة بين المواطن والدولة؟

ينتظر المواطن ان تعبر الدولة اليه. اللبناني والعربي عامة ينقصه مفهوم الشعب وينقصه مفهوم الارض حيث يتوقع في ارض الطائفة او يشطح في ارض الامة، وينقصه مفهوم سلطة الدولة حيث تعود العيش في مجتمع يتدبر أمره وحيث ان السلطة كانت احيانًا اجنبية. في اساس الدولة الشعور واليقين بوجود سلطة مسؤولة في المجتمع. الدولة سيكولوجية جماعية وليست قضية دستورية وحسب. وهي تتطلب شمولية في النظرة. يقتضي ان تكشف سيكولوجية جماعية عربية تمتد جذورها الى اعماق التاريخ. لجأت جماعات الى ميليشيات حزبية لحمايتها لكن الاحزاب لم تحمها. الدولة وحدها تحمي. كل جماعة لوحدها ليست شيئًا.

ان المظهر السلطوي لطبيعة الدولة في المنطقة لا يُشكل نموذجًا يُقتدى به في المجتمع. البديل الايجابي للميليشيات هو الدولة القوية العادلة. وهي لا تكون قوية اذا لم تستمد قوتها من الشعب وهي لا تكون عادلة اذا لم تتمكن من الوصول الى عقول الناس وقلوبهم. في المجتمعات العربية اليوم استراتيجيتان متنازعتان: استراتيجية قوى طوائف واحزاب وتنظيمات ومنتحلي صفة تمثيلها، مع ما تحتويه من هواجس الامن الذاتي والامن بالتراضي وتكوين دويلات احتياطية في حال نشوب نزاع، واستراتيجية الدولة.

لا يوجد في لبنان اقلية متهورة من السلطة المركزية، بل بالاحرى اقلية قاهرة وحتى عاهرة في تعاملها مع الدولة ومع بعضها البعض. الدولة الديمقراطية هي ضمان وجود. يظهر من السلوك ان الدولة بالنسبة الى ممثلي قوى تقليدية هي دولة اقحوانية Etat chrysanthème تنتشل كل فئة ورقة منها بدون الاهتمام بالزهرة ككل وتعمل قوى على الاستمرار في برمجة الفرد في جماعته.

تحصل الانتفاضات او الثورات او "المؤامرات"... في بعض الدول العربية اليوم في دول قوية وقوية جدًا بذاتها ولذاتها! يستتبع ذلك انهيار بنیان ضخم قائم على الخوف والتخويف. انه اثبات ان الدولة الديمقراطية قوية بشرعيتها اي قبول الناس بها. ولا نستثني الكيان الصهيوني الذي يعتمد على القوة والقوة فقط وهو تاليًا مُهدد بالانهيار اذا استمر في تجاهل مدى شرعيته داخل اسرائيل وبالنسبة الى الشعب الفلسطيني. ودولة الاتحاد السوفياتي السابق ايضًا كانت قوية وقوية جدًا ونووية طيلة سبعين سنة وانهارت بسبب قوتها بذاتها ولذاتها بدون شرعية شعبية.

كل تهمة توجه الى الدولة حول ضعفها هو مشوب بالريبة. الدولة العربية، وفي لبنان بشكل خاص، ضعيفة او مستضعفة بسبب بنيات ذهنية مرضية وغالبًا بسبب تقاعس أو صعوبة بنائها في الانخراط في الدولة الديمقراطية القوية بشرعيتها الاجتماعية. قال لي احد المناضلين التونسيين: "في الماضي كنت اتصرف مع البوليس بصفته جهازًا حاميًا لسلطة طبقة حاكمة، اما اليوم فالبوليس هو بوليسنا نحن وهو يحتاج الى دعمنا لاعادة بنائه".

كثير من الدول القوية بذاتها في المنطقة انهارت وبعضها مُهدد بالانهيار. اما الدولة اللبنانية الضعيفة والمستضعفة فهي ربما الاقوى في صمودها واستمراريتها. وستكون اكثر قوة عندما تدعمها القوى السياسية الكبرى والمواطنون... فلا ينتظرون!

ابرز مكونات المواطنة في مجتمع متعدد كلبان سبعة في سبيل الاستفادَة من غنى التعددية مع تجنب الانحرافات: المجال العام المشترك، الذاكرة الجماعية المشتركة، الاستقلالية، احترام المواثيق والقيم التأسيسية للبنان (١٩٤٣-١٩٢٠)، عدم تسييس التباينات او المواطنة البراغماتية، الثقافة الحقوقية، ثقافة الحذر في العلاقات الخارجية^٧.

يكن بناء المواطنة مستقبلاً في استعادة مفهوم المواطنة وممارستها الى الأصالة والجزور بحيث لا مواطنة بدون دولة ناظمة للشأن العام ولا دولة ديمقراطية بدون مواطنين يواطنون شركاء في الوطن عبر جسر الدولة الجامعة والناظمة للحياة المشتركة.

لمزيد من المعرفة

Antoine Messarra, *La culture citoyenne dans une société multicommunautaire* (Le Liban en perspective comparée), Beyrouth, Publication de Gladic, Librairie Orientale, 2013, 560 p.
انطوان مسرّه، *المواطنة في المجتمع المتعدد* (لبنان من منظور مقارن)، بيروت، جمعية "تصالح"، المكتبة الشرفية، يصدر في أواخر ٢٠١٦.

Collectif, *L'individu contemporain* (Regards sociologique), Paris, Editions Sciences humaines, 2014, 250 p.

Dominique Schnapper, *L'esprit démocratique des lois*, Paris, Gallimard, 2014, 322 p.

Zygmunt Bauman, *La vie liquide*, Paris, Le Rouergue – Chambon, 2006.

___, *Le Présent liquide*, Paris, Seuil, 2007.

Raoul Vaneigem, *L'Etat n'est plus rien, soyons tout*, Paris, Rue des Cascades, 2010.

Joseph Laroche, *La brutalisation du monde* (Du retrait des Etats à la décivilisation), Paris, Liber, 2012, 186 p.

Renata Salecl, *La tyrannie du choix*, Paris, Albin Michel, 2012.

___, *The Tyranny of Choice*, London, Profile Books Ltd., 2010, 2011.

Gerald Bronner, *La démocratie des crédules*, Paris, PUF, 2013, 346 p.

___, *Empire des croyances*, Paris, PUF, 2003.

⁷. A. Messarra, *La culture citoyenne...*, op.cit.

- Dan Aiely, *C'est (vraiment ?) moi qui décide*, Paris, Flammarion, 2008, 300 p.
- Arjun Appadurai, *Géographie de la colère* (La violence à l'âge de la globalisation), Paris, Payot, 2007.
- Bertrand Badie, *L'impuissance de la puissance* (Essai sur les nouvelles relations internationales), Paris, Fayard, 2004.
- Christopher A. Bayly, *La naissance du monde moderne*, Paris, l'Atelier, 2006.
- Loïc Blondiau, *Le nouvel esprit de la démocratie*, Paris, Seuil, 2008.
- Antonio Casilli, *Les liaisons numériques* (Vers une nouvelle sociabilité ?), Paris, Seuil, 2010.
- Gerard Chaliand, *Le nouvel art de la guerre*, Paris, L'Archipel, 2008.
- Louis Chauvel, *Les classes moyennes à la dérive*, Paris, Seuil, 2006.
- Stephane Chauvier, *Justice et droits à l'échelle globale*, Paris, Vrin/EHESS, 2006.
- Marie Duru-Bellat, *L'inflation scolaire* (Les désillusions de la méritocratie), Paris, Seuil, 2006.
- Alain Ehrenberg, *La société du malaise* (Le mental et le social), Paris, Odile Jacob, 2010.
- Jarerd Diamond, *Effondrement*, Gallimard, « Folio-essais », 2006.
- Christian Grataloup, *Géohistoire de la mondialisation* (Le temps long du monde), Paris, Colin, 2^e éd., 2010.
- Guy Hermet, *Démocratie et autoritarisme*, Paris, Cerf, 2012.
- Jacques Hochmann, *Une histoire de l'empathie*, Paris, Odile Jacob, 2012.
- Will Kymlicka, *La citoyenneté multiculturelle* (Une théorie libérale du droit des minorités), Paris, La Découverte, 2001.
- Bernard Lahire, *La culture des individus* (Dissonances culturelles et distinction de soi), Paris, la Découverte, 2004.
- Zaki Laïdi, *La norme sans la force* (L'énigme de la puissance européenne), Paris, Presses de Sciences Po, 3^e éd., 2013.
- Bruno Latour, *Changer de société, refaire de la sociologie*, Paris, La Découverte, 2006.
- Martha Nussbaum, *Capabilités* (Comment créer les conditions d'un monde plus juste), Paris, Climats, 2012.
- Ruwen Ogien, *L'éthique aujourd'hui* (Maximalistes et minimalistes), Paris, Gallimard, « Folio », 2007.
- Patricia Paperman et Sandra Laugier, *Le souci des autres* (Ethique et politique du care), Paris, EHESS, 2006.

- Philip Pettit, *Républicanisme* (Une théorie de la liberté et du gouvernement), Paris, Gallimard, 2004.
- Thomas Piketty, *Le capital au XXIe siècle*, Paris, Seuil, 2013.
- Pierre Rosanvallon, *La Contre-démocratie* (La politique à l'âge de la défiance), Paris, Seuil, 2006.
- Hartmut Rosa, *Accélération* (Une critique sociale du temps), Paris, La Découverte, 2010.
- Dominique Schnapper, *La démocratie providentielle*, Paris, Gallimard, Folio-actuel, 2002.
- Roger-Gérard Schwartzberg, *L'Etat spectacle* (Essai sur et contre le star system en politique), Paris, Flammarion, 1977.
- ___, *L'Etat spectacle 2* (Politique, casting et médias), Paris, Plon, 2009.
- ___, *La politique mensonge*, Paris, Odile Jacob, 1998.
- ___, *Essai sur la maldémocratie*, Paris, 2006.
- Joseph E. Stiglitz, *Un autre monde* (Contre le fanatisme du marché), Paris, Fayard, 2006.
- Alain Supiot, *Homo juridicus* (Essai sur la fonction anthropologique du droit), Paris, Seuil, 2005.
- Frans de Waal, *L'âge de l'empathie* (Leçons de la nature pour une société solidaire), Paris, Les liens qui libèrent, 2010.
- Jacques Ellul, *L'illusion politique*, Paris, Laffont, 1964, 266 p.
- François Armanet et Gilles Anquetil (propos recueillis par), *Où va la démocratie ?* (entretien avec Marcel Gauchet, Pierre Manent et Pierre Rosanvallon), *Le Nouvel Observateur*, dossier : « Les grands penseurs d'aujourd'hui », Hors série, no 3, déc. 2013 – janv. 2014, pp. 105-110.
- Les grands penseurs d'aujourd'hui*, dossier Hors-série, *Le Nouvel Observateur* (Les essentiels), no 3, déc. 2013 – janv. 2014, 130 p.